السلفيون يحاصرون مقر البيجيدي ويتهمون الحكومة بخذلانهم

GMT 11:39 25/3/2016

وسط تطويق أمني مكثف لمقر ''حزب العدالة والتنمية'' بحي الليمون بالعاصمة الرباط، صدحت حناجر معتقلين سابقين وأسر ما بات يعرف بـ''السلفية الجهادية''، بشعارات ضد الحزب الذي يقود الحكومة، متهمة إياه بالانقلاب على الاتفاق المبرم مع حكومة عباس الفاسي في 25 مارس 2011.

ومن بين الشعارات التي رفعها السلفيون اليوم الجمعة 25 مارس 2016، في هذه الوقفة التي نظمتها ''اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين'' ضد حزب ''العدالة والتنمية'': ''يا الرميد يا بنكيران شعلتوا فينا النيران''، ''الحزب هاهو، والعدالة فيناهي''.

ونال مصطفى الرميد وزير العدل والحريات النصيب الأكبر من الشعارات التي رفعها السلفيون أمام مقر الحزب، خاصة أنه كان ضمن الموقعين على اتفاق 5 مارس 2011، بصفته رئيسا لـ''منتدى الكرامة لحقوق الإنسان''، حيث قال السلفيون :''الاتفاق حضرتوه وعليه وقعتو''، ''العدالة والتنمية..ما درتي حتى مزية''، ''الرميد كان حاضر والحزب كان حاضر''.

وأكدت اللجنة على إن هذه الوقفة أمام مقر ''البيجيدي''، تأتي :''لنؤكد على أن ذاكرتنا تأبى النسيان ولنقول للمسؤولين إذا نسيتم أو تناسيتم نذكركم''.

وقال محمد الغزالي منسق ''اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين'' في تصريح لجريدة ''كشك'' الإلكترونية، إن ''المستهدف من هذه الوقفة هي رئاسة الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، لذلك وبالنظر لحساسية مكان تواجد مقر الرئاسة، فقد اخترنا أن نوجه رسالتنا من هنا الى الحزب الحاكم''.

وشدد الغزالي على أن الاتفاقية التي أبرمت بحضور محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة العدل ''لم يتم الوفاء بالتزاماتها'' مؤكدا أن '' الحكومة هي المعنية بتنفيذ الاتفاق المبرم مع الحكومة السابقة''.

وذكر الغزالي بالبنود التي جاءت في الاتفاقية وبحضور مصطفى الرميد بصفته الحقوقية آنذاك والذي كان واحدا من الموقعين عليها، حيث أكد أنها تتضمن ''تسريع الأحكام والبث في القضايا الرائجة أمام المجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف في أفق، ومراجعة كل الملفات القابلة للمراجعة والتي استنفذت كل الطعون، معالجة القضايا العالقة معالجة عادلة وفي أقرب الآجال''، كما تم الاتفاق، يضيف الغزالي'' **على أن يولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان اهتماما خاصا بهذا الملف**".

التدوينة السلفيون يحاصرون مقر ''البيجيدي'' ويتهمون الحكومة بخذلانهم ظهرت أولاً على كشك.

مندوبية التامك تسعى إلى مواجهة التطرف والفساد في السجون عن طريق حراسها

الرباط مريم بوتوراوت

5-1939

كشفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عن إعدادها لأدلة تدريسية لصالح موظفي السجون، والتي تسعى من خلالها تدريبهم على مواجهة الفساد في المؤسسات السجنية، وكذا التطرف في صفوف السجناء.

وأوضحت تفريد جبر، المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، أن المنظمة الدولية قامت بمعية مندوبية السجون بإعداد ثلاثة دلائل تدريسية، من المزمع أن يتم استخدامها في التدريب والتكوين المستمر الذي يتلقاه موظفو المؤسسات السجنية في البلاد، حسب ما جاء على لسانها خلال يوم دراسي حول «تواصل السجناء: حق وإدماج»، يوم أمس الخميس بالرباط.

ويتعلق الأمر بثلاثة أدلة، الأول يتطرق إلى «النهج القائم على حقوق الإنسان في السجون»، في ما الثاني يتمحور حول «معايير ومؤشرات محاربة الفساد في السجون»، ويتضمن آليات مكافحة هذه الظاهرة والإجراءات الوقائية من أجل الحد من انتشارها في السجون. أما الدليل الثالث، فيتعلق بمواجهة التطرف في المؤسسات السجنية، حيث يتضمن إرشادات لموظفي السجون حول تحول السجين إلى التطرف، ومدى تأثيره على السجناء الآخرين، وكذا ماهية برامج الحوار والخطاب الديني الذي يجب ان يتم استعماله معه.

من جهته، قال محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إن المندوبية العامة أحدثت صندوقا للشكايات بجميع المؤسسات السجنية تحت مسؤولية موظف تم تعيينه خصيصا لهذا الغرض، «يخول للسجناء إمكانية وضع شكاياتهم به مباشرة، ويتم توجيهها إلى مكتب مركزي بالإدارة المركزية، يعمل تحت السلطة المباشرة للمندوب العام»، مشيرا في هذا الصدد إلى أن هذا الصندوق استقبل سنة 2015 ما مجموعه 1291 شكاية، «تمت معالجة أكثر من 94 % منها، والباقي تم التوصل به أواخر السنة ولازال قيد البحث والتدقيق»، وفق تعبير المتحدث.

وفي ما يتعلق بالزيارات، أوضح السجان الأول للمملكة أن مجموع الزيارات المباشرة لنزلاء المؤسسات السجنية في البلاد يقارب سنويا المليون زيارة، في وقت قدر أعداد قفة المؤونة التي يتوصلون بها سنويا بحوالي مليوني قفة.

على صعيد آخر، تطرق التامك إلى موضوع الإضراب عن الطعام «الذي يلجأ إليه بعض السجناء كوسيلة للتعبير عن تظلمهم»، ليؤكد على أن «إدارة المؤسسة السجنية تتعامل بما يتطلب الأمر من جدية وتتواصل في شأنه مع الجهات المعنية، خاصة مع السلطات القضائية»، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هذا الاحتجاج «يكون في حالات عديدة صوريا، كما يتخذه بعض السجناء كأسلوب للضغط على إدارة المؤسسة السجنية لتبرير مطالب تعجيزية وغير قانونية».

إلى ذلك، كشف المسؤول أن مندوبية السجون بصدد إعداد دليل حول «حقوق السجناء وواجباتهم»، وذلك بخمس لغات، من شأنه أن «يمكن السجناء الوافدين الجدد بمجرد إيداعهم بالمؤسسات السجنية، من الاطلاع على حقوقهم وواجباتهم الأساسية».

أما بخصوص إشكالية «القفة» التي مافتئت مندوبية السجون تنبه إلى التحديات التي تطرحها، كشف محمد الفراخي، مدير مديرية العمل الاجتماعي لفائدة السجناء بالمندوبية، أن هذه الأخيرة تفكر في الاقتصار على السماح بالقفة للمعتقلين الاحتياطيين فقط، أما بخصوص المدانين، فتقترح الاحتفاظ بالقفة فقط، في الأعياد الوطنية والدينية.

وأكد الفراخي على أن القفة قد تم تحريف بعدها الإنساني، حيث قال إنها غالبا ما تكون لتسريب المخدرات والممنوعات، مشيرا إلى أن المندوبية غالبا ما تحجز هواتف محمولة في مواد التغذية، كما يتم حشو المخدرات في الفواكه والخضر والبيض ومعلبات السردين بطريقة تفرغ القفة من دورها الإنساني.

إلى ذلك، نبه عبدالحق الدوق، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن عدد العاملين في السجون لا يصل إلى المعدل الموصى به دوليا، حيث يصل المعدل الوطني في المغرب إلى موظف لكل 12 سجينا، في ما المعدل الدولي هو موظف لـ3 سجناء، وقال إن المعدل الوطني في المغرب يصل إلى موظف مخصص لـ12 سجينا.

الجزائر تفشل في إدراج قضية الصحراء كنقطة دائمة في أشغال مجلس حقوق الإنسان

58912

◆ مكتب الرباط: الجيلالي بنحليمة

على بعد يوم واحد من اختتام الدورة الـ 31 لمجلس حقوق الإنسان، فشلت البعثة الدائمة للجزائر في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والموجود بجنيف السويسرية، في جعل ملف الصحراء من ضمن الانشغالات الدائمة للمجلس في كل الدورات الثلاث التي تعقد كل سنة.

وأكدت مصادر «الأحداث المغربية» أن الجزائر حشدت كامل عتادها الدبلوماسي والمالي لجعل أربع عشرة دولة موزعة على بلدان أمريكا اللاتينية وعدد من الدول الإفريقية لدعم قرار يجعل ملف الصحراء المغربية شبيها بالقضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة، وهو ما يحتم إحداث آلية أممية لتتبع وضع الملفات الحقوقية في الأقاليم الجنوبية ورفع تقارير دورية عنها لمجلس حقوق الإنسان لمناقشتها في كل الدورات.

وكشفت مصادر الجريدة في عين المكان أن عددا من التحركات الدبلوماسية المغربية أفشلت خطة الجزائر والبوليساريو وجعلت الدعم الذي لاقاه مقترحهما من قبل 14 دولة نظير أنغولا وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية يذهب أدراج الريح في آخر أيام الدورة الواحدة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان بعدما حشد المغرب أصوات الكثير من الدول والمجموعات الدولية الرافضة لتصنيف ملف الصحراء ضمن الأجندات الدائمة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وهكذا تمكن المغرب من الانتصار لموقف دولي ساندته 15 دولة ضمن مجموعات دولية توج ببيان هام مشترك ردا على النهج «المنحاز للجزائر لتضليل مناقشات مجلس حقوق الإنسان»، في ذلك ندد خمسة عشر بلدا الموقعون على البيان ما أسموه بـ«المناورات لتسييس مناقشاتنا والتي لا تسهم سوى في الإضرار بالبعد النبيل عوض تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واعتبر البيان أن المملكة المغربية قد قامت بإجراء إصلاحات ديمقراطية رائدة في المنطقة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، والتي ساهمت في توسيع مجال الحقوق والحريات في كامل أراضيها، بما في ذلك منطقة الصحراء»، يقول البيان.

أكد الموقعون على الوثيقة الأممية والممثلون لدول غينيا والغابون وساحل العاج والسنغال وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، البحرين وقطر والأردن والكويت والمغرب، أن المجتمع المدني المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) «يلعبان دورا مركزيا في تعميق التجربة الديمقراطية في المغرب»، مشيرا إلى أن مجلس الأمن للأمم المتحدة، أكد على أهمية هذا الدور وعمل اللجان الإقليمية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كل من العيون والداخلة، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصحراء».

إلى ذلك فقد أشار السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية في جنيف، محمد أوجار، أن إطار التعاون الثنائي بين المغرب وبين المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قد قاد المفوض السامي لزيارة الرباط والعيون والداخلة في عام 2015 بناء على دعوة من الحكومة المغربية، هذه الدعوة تأتي «من استمرار تعاون المغرب مع مكتب المفوض السامي والتزامها بتعزيز تفاعلها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، يقول محمد أوجار الذي تمنى أن تبقى هذه العلاقة بعيدة عن أي تدخل أو تلاعب من قبل أي طرف ثالث، مضيفا أن «الدعوة لنشر تقرير عن هذه المهمة هي مناورة سياسية تهدف إلى تسييس هذه المهمة التقنية وخلق نقاش حول مسألة سياسية من الصحراء داخل المجلس، في حين أن هذا الموضوع يدار بشكل مباشر من قبل مجلس الأمن».

وقالت مصادر الجريدة أن المواجهة احتدمت بين ممثل البوليساريو والجزائر من جهة وبين ممثلي البعثة المغربية في جنيف بما فيها ممثلو الجمعيات والمنظمات المدنية وكذا ممثلو العديد الدول من جهة اخرى، وأضافت مصادر الجريدة أن الجلسة العامة ما قبل الأخيرة للمجلس، داخل القاعة رقم العشرين (قاعة الجلسات العامة في مجلس حقوق الإنسان) عرفت مشادة كلامية حامية حول تصريحات بان كي مون، واعتبرت مصادر الجريدة التي تابعت أول أمس الأربعاء مجريات الجلسة العامة ومناقشة تقارير المقررين الخاصين للمجلس أن الجزائر والبوليساريو فقدتا البوصلة بعدما ضاعت عليهما فرصة تسييس ملف حقوق الإنسان وترتيب آلية أممية لمتابعته ومناقشته في مجلس حقوق الإنسان، خاصة بعد التدخل القوي لعدد من ممثلي البعثة وعدد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.

وقال أوجار إن الواقع يثبت أن المغرب استقبل إحدى عشرة مقررا من الأمم المتحدة في مدن المملكة، بما في ذلك المدن الصحراوية «حيث توفرت لهم حرية الوصول لجميع أصحاب المصلحة وممثلي المجتمع المدني، مضيفا أن منطقة الصحراء تشهد نموا كبيرا في قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية للموانئ والطرق والزراعة ومصايد الأسماك والمؤسسات الأكاديمية والصحية، «إن دعم ومشاركة السكان المحليين في تلك المشاريع التنموية فضلا عن المشاركة القوية في الانتخابات الوطنية والمحلية هي خير دليل على التزامهم بوحدة وسلامة أراضي البلاد» يقول محمد أوجار.

ائتلاف يرفض إقحام الملك في النقاش حول تقنين "الكيف"

الجمعة 25 مارس 2016 - 09:00

دعا "الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف" إلى عدم إقحام اسم الملك في النقاش حول السياسة الوطنية في مجال المخدرات، وتركه محصورا بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية والفئات المستهدفة منه.

وشدد الائتلاف، في بلاغ تتوفر عليه هسبريس، على أنه ضد إقحام اسم الملك في نقاش يفترض أن يتطور بشكل طبيعي وهادئ عبر الهيئات والمؤسسات المحدثة لهذه الغاية، مشددا على أن اللجوء إلى أعلى سلطة بالبلاد لا يجب أن يكون إلا بعد استنفاذ كل الوسائل المتاحة قانونا، داعيا كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى القيام بدورهما بشكل تلقائي، وفق ما تنص عليه القوانين المنظمة لعمله.

البلاغ جاء كرد على "نداء طنجة"، الذي جاء كخلاصة للندوة الدولية حول "الكيف والمخدرات"، التي انعقدت بمقر جهة طنجة- تطوان-الحسيمة على مدى يومي 18 و19 مارس الجاري، إذ رفع ملتمسا خاصا إلى الملك قصد "تفضله بدراسة إمكانية تشريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، في أفق تحديد سياسة عمومية بديلة لآفة المخدرات".

وأورد الائتلاف أنه شارك بمداخلة في الندوة الدولية حول "الكيف والمخدرات"، والتي تم تنظيمها من طرف جهة طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع الجمعية المغربية لمحاربة السيدا، وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف، وذلك في إطار تحقيق هدفه الوحيد المسطر منذ التأسيس سنة 2007، والمتمثل في المساهمة الفعالة والإيجابية في دينامية الترافع من أجل صياغة سياسة وطنية عادلة وناجعة في مجال المخدرات.

وعبر الائتلاف عن تفاجئه من رغبة المنظمين في حشد حضور أكبر عدد من الخبراء ونشطاء المجتمع المدني لمنح شرعية لوثائق تم إعدادها بصيغتها النهائية حتى قبل انطلاق الندوة، وزاد: "فوجئنا كما هو الشأن بالنسبة لجميع الحضور بقيام الجهات المنظمة بتلاوة الإعلان الختامي للندوة، وملتمسا مرفوعا إلى الملك باسم جميع المشاركين، من دون أن تكون الوثيقتان موضوعا لأي نقاش أو مصادقة من طرفهم".

وأعلن التنظيم أنه لم يشارك بأي شكل من الأشكال في صياغة الإعلان الختامي والملتمس المرفوع للملك والمصادقة عليهما، وأضاف: "عبرنا للمنظمين عن دعمنا من أجل اعتبار الإعلان وثيقة مرجعية بناء على المعطيات التي زودونا بها عنه، معلقين موافقتنا على شرط المصادقة عليه من طرف المشاركين بعد مناقشته وتعديله إذا اقتضى الأمر ذلك، وعلى أن يتضمن الحد المجمع حوله من لدن المشاركين، لكن فوجئنا بنشره عبر الإعلام في اليوم نفسه بصيغته الأولى، مستغلين حسن نية جل المشاركين".

وتشبث "الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف" برفضه استغلال اسمه من خلال إقحامه في أي من الوثيقتين؛ محذرا من "شرعنة الاستهلاك الترفيهي للمخدرات المستوردة و"الحشيش"، وهي السياسة التي تهدف من ورائها بعض الجهات الأجنبية المعلومة إلى خلق "أسواق مفتوحة" للاستهلاك لتسويق منتجاتها، خصوصا أن التقرير الأخير للمكتب الأممي للجريمة والمخدرات أكد تزايد مفعول "الكيف" عبر تدخل الإنسان فيه بحثا عن جني الأرباح المالية على حساب الصحة العامة"، يقول البلاغ.

وسبق التنسيق الجمعوي الذي تأسس سنة 2007 أن أصدر أول وثيقة له حول الموضوع بتاريخ 24 أبريل 2008 تحت عنوان "نداء من أجل فتح نقاش عمومي من أجل تقنين زراعة القنب الهندي وتوجيه استعمالاته"، ووثيقة ثانية في ماي 2012 تحت عنوان "مبادرة من أجل سياسة عادلة وناجعة بخصوص زراعة الكيف واستعمالاته"، صيغت بتنقيح الوثيقة السابقة، بتفاعل مع الإعلان السياسي للمنتدى الأول للزراعات المعلنة غير قانونية المنظم ببرشلونة سنة 2009.

كما أقدم الائتلاف على صياغة مقترح قانون بهذا الشأن تم توجيه نسخ منه إلى جميع الفرق البرلمانية في الغرفة الأولى بتاريخ أبريل 2013، والذي على إثره أقدم حزبان على اقتراح قانونين بكل من الغرفة الأولى والثانية للبرلمان.

http://www.morocco24.net/article33001.html

http://www.hespress.com/politique/300073.html

بلاغ صحفي حول تنظيم ندوة الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي

ليوم الجمعة 25 مارس 2016

بلاغ صحفي حول تنظيم ندوة " الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي " ليوم الجمعة 25 مارس 2016

تفعيلا للبرنامج الوطني المخلد لعيد المرأة، ينظم المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، ومنتدى المناصفة والمساواة، ندوة وطنية حول موضوع " الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي" وذلك يوم الجمعة 25 مارس 2016، بقاعة العروض التابعة لفندق كولدن توليب فرح، بالرباط، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، حيث من المقرر أن تتميز جلستها الافتتاحية بكلمة الرفيق محمد نبيل بنعبدالله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية.

وستعرف هذه الندوة مشاركة كل من السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والسيد **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والرفيقة رشيدة الطاهري عضوة المكتب السياسي للحزب ونائبة برلمانية فضلا عن عدد من فعاليات المجتمع المدني والحقوقي الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

وتهدف هذه الندوة، التي ستترأس أشغالها الرفيقة شرفات أفيلال عضوة المكتب السياسي، إلى تسليط الضوء على حصيلة بلادنا في مجال صون مكتسبات القضية النسائية، والارتقاء بحقوق المرأة المغربية، سواء على المستوى التشريعي، أو على صعيد الأداء الحكومي، لا سيما في ما يتصل بتفعيل المقتضيات الدستورية الخاصة بالمناصفة والمساواة، وما يثيره ذلك من تقييمات مختلفة بين الفاعلين السياسيين والحقوقيين، بالنظر إلى تعدد المنطلقات والتوجهات الفكرية والسياسية، وذلك بغاية تعزيز رؤية التوجه الديموقراطي والحداثي في ما يتعلق بسؤال المساواة ببلادنا.

http://www.alkhabar.ma/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1_a77949.html

إئتلاف الخياري ينسحب من نداء الكِيف وينفي توقيعه الملتمس المرفوع للمَلك

مارس 25, 2016

عبَرَ 'الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي و الصناعي للكيف' عن رفضه للملتمس المرفوع للملك عقب الندوة الدولية حول 'الكيف والمخدرات' بطنجة.

وقال بيان للإئتلاف الذي ينسق عمله 'شكيب الخياري' وتوصل موقع Rue20.Comبنسخة منه أنه تفاجأ خلال الندوة بأن 'الوثائق تم إعدادها بصيغتها النهائية حتى قبل إنطلاق الندوة من طرف الجهة المنظمة، و التي تعبر حصرا عن وجهة ''نظرها''.

وأضاف البيان أن 'قيام الجهات المنظمة بتلاوة الإعلان الختامي للندوة و ملتمسا مرفوعا إلى الملك باسم جميع المشاركين، أثار دهشته، من دون أن تكون الوثيقتان موضوعا لأي نقاش أو مصادقة من طرفهم'.

وكان الإئتلاف قد شارك بمداخلة في الندوة الدولية حول الكيف و المخدرات''، و التي تم تنظيمها من طرف جهة طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع الجمعية المغربية لمحاربة السيدا و كنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف، بحضور عدد كبير من المسؤولين المركزيين والمحليين والدوليين.

وأعلن الإئتلاف على متن بيانه ما يلي :

– عدم مشاركتنا بأي شكل من الأشكال في صياغة الإعلان الختامي و الملتمس المرفوع للملك و المصادقة عليهما، خصوصا و أننا عبرنا للمنظمين عن دعمنا من أجل اعتبار الإعلان وثيقة مرجعية بناء على المعطيات التي زودونا بها عنه، معلقين موافقتنا على شرط المصادقة عليه من طرف المشاركين بعد مناقشته و تعديله إذا اقتضى الأمر ذلك و على أن يتضمن الحد المجمع حوله من لدن المشاركين، لكن فوجئنا بنشره عبر الإعلام في نفس اليوم بصيغته الأولى مستغلين حسن نية جل المشاركين؛

– رفضنا لأي استغلال لاسم الائتلاف من خلال إقحامه في أي من الوثيقتين؛

– تحذيرنا من شرعنة الاستهلاك الترفيهي للمخدرات المستوردة و الحشيش، و هي السياسة التي تستهدف من ورائها بعض الجهات الأجنبية المعلومة إلى خلق ''أسواق مفتوحة'' للاستهلاك لتسويق منتجاتها، خصوصا و أن التقرير الأخير للمكتب الأممي للجريمة و المخدرات قد أكد على تزايد مفعول الكيف عبر تدخل الإنسان فيه، بحثا عن جني الأرباح المالية على حساب الصحة العامة.

– دعوتنا لترك النقاش بشأن السياسة الوطنية في مجال المخدرات محصورا بين المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و الفئات المستهدفه منه، بدون إقحام للملك في نقاش يفترض أن يتطور بشكل طبيعي و هادئ و عبر الهيئات و المؤسسات المحدثة لهذه الغاية، لذا فإن الائتلاف لم يراسل الملك بهذا الشأن من قبل و لكن اقتصر على البرلمان، لأنه لا يفترض اللجوء إلى الملك إلا بعد استنفاذ كل الوسائل المتاحة قانونا؛

– دعوتنا كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي للقيام بدورهما بشكل تلقائي وفق ما تنص عليه القوانين المنظمة لعملها.

http://www.rue20.com/%D8%A5%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%90%D9%8A%D9%81-%D9%88/

مجلس اليازمي يحصل على تصنيف أ من مجلس حقوق الانسان

24 مارس,2016 الجيلالي بنحليمة

علم موقع «أحداث.أنفو» أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمتواجد بمدينة جنيف السويسرية قد جدد يوم أمس الأربعاء تصنيف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن وضعية « أ » التي يمنحها للمؤسسات الوطنية التي تشتغل وفقا لمبادئ باريس.

ومنح مجلس الأمم المتحدة هذه المرتبة للمرة الثانية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بعد زهاء ست السنوات من تاريخه تأسيسه، مع الاشارة إلى تصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجدد كل ست سنوات.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن تصنيف « ألف » يعد أعلى الدرجات الممنوحة من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تبعا لدرجة احترام استقلالية المؤسسات الوطنية عن الدولة ودرجة حمايتها ونهوضها لحقوق الانسان وأيضا انتشارها على المستوى المجالي داخل كل دولة.

https://www.maghress.com/ahdathpress/361148

الجمعية المغربية الثقافية بمدينة بريمن تعبر عن استنكارها لتصريحات الأمين العام الأممي ضد الوحدة الترابية للمملكة

المصدر: | 24 مارس 2016 | غير مصنف |

عبرت الجمعية المغربية الثقافية بمدينة بريمن ،شمال ألمانيا ، عن استنكارها الشديد للتصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال زيارته الأخيرة للمنطقة.

واعتبرت الجمعية في بيان توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء ببرلين بنسخة منه ، أن تصريحات بان كي مون حول قضية الصحراء المغربية كانت "مستفزة ومتهورة ، ولا تستند على أي أساس قانوني أو سياسي " .

وأوضح بيان الجمعية أن " المس بالوحدة الترابية للمغرب واستفزازه ، طريقة لا تليق بالأمم المتحدة وبمن يسهر على تدبير هذا الملف في المنطقة ".

وجاء في البيان " لا نجد من خلال تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء المغربية أي إشارة ولو عابرة عن الجهوية المتقدمة التي تعد ورشا انخرط فيه المغرب بكل قواه ، **ولا عن المجلس الوطني لحقوق الانسان وعمل لجانه بالأقاليم الجنوبية للمملكة** التي أشادت بها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية ، ولا ما تشهده هذه الأقاليم من أمن واستقرار وتحسن ظروف عيش المواطنين ".

وأضاف البيان أن الامين العام للأمم المتحدة لم يتحدث أيضا عن " معاناة إخواننا المغاربة المحتجزين في مخيمات تيندوف وعن الظروف اللاإنسانية التي يعيشون فيها ، والمس بكرامتهم في أبشع صورها " بالمقابل " عبر وبشكل صريح عن تساهل مدان مع دولة وهمية تفتقد لكل المقومات ".

وخلص البيان إلى أن المغاربة " متحدون وسيظلون كذلك ومن يحاول تفرقتهم سيكون مخطئا " مشددا على أن الوحدة الترابية تعتبر من ثوابت الأمة المغربية ، التي تتشبث بها الجالية المغربية المقيمة في الخارج وبمغربية صحرائها .

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-648543.html

جنيف..مجموعة من البلدان تعبر عن دعمها القوي لمبادرة الحكم الذاتي

عبرت مجموعة من البلدان، أمس الأربعاء، بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عن "دعمها القوي" لمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب كقاعدة ذي مصداقية لتسوية النزاع الإقليمي في الصحراء.

وندد المغرب، مدعم ب 15 بلدا، في تصريح مشترك، ردا على خطوة مغرضة قامت بها الجزائر بهدف تحويل النقاش أمام مجلس حقوق الإنسان، "بالمناورات التي تهدف إلى تسييس النقاش والمس بهدفنا النبيل المتمثل في النهوض وحماية حقوق الإنسان ".

وأكد التصريح أن "المملكة المغربية تقوم بإصلاحات ديمقراطية رائدة في إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي ساهمت في توسيع فضاء حقوق الإنسان والحريات على مجموع التراب الوطني، بما في ذلك جهة الصحراء ".

وشددت البلدان الموقعة على هذا التصريح على أن المجتمع المدني المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضطلعان بدور محوري في تعزيز هذه التجربة الديمقراطية ". وذكروا بأن مجلس الأمن اعترف بأهمية هذا الدور وبالعمل الذي تقوم به اللجان الجهوية في العيون والداخلة، من أجل النهوض وحماية حقوق الإنسان في الصحراء. وفي معرض تلاوته لنص التصريح المشترك، أشار محمد أوجار، السفير الممثل الدائم للمملكة بجنيف إلى أنه في إطار التعاون الثنائي المحض، قامت بعثة تقنية تابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى الرباط العيون والداخلة في 2015، بدعوة من الحكومة المغربية" مضيفا أن هذه "الدعوة تندرج في إطار التعاون الدائم بين المغرب ومكتب المفوضية السامية وانخراطه في تعزيز تفاعله مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان ". وأعرب في هذا الصدد عن شكره للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للاهتمام الذي توليه إلى تعزيز هذا التعاون، وخصوصا، الحفاظ على الطابع الثنائي لهذه البعثة التقنية، بعيدا عن أي تداخل وتوظيف من قبل أي طرف آخر. وأكد الدبلوماسي أن " الهدف من هذا التعاون هو العمل من أجل تعزيز القدرة على المبادرة بالنسبة للجان الجهوية بكل من الداخلة والعيون ". وأبرز أوجار في هذا السياق أن الدعوة إلى نشر تقرير حول هذه البعثة يشكل مناورة سياسية تروم تسييس هذه البعثة التقنية وخلق نقاش حول القضية السياسية للصحراء داخل هذا المجلس، في حين أن هذه القضية مرتبطة مباشرة بمجلس الأمن. وأوضح أن الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر تعكس حالة الاضطراب الذي تعيشه هذه الأخيرة عقب الانتكاسات المتتالية التي منيت بها وحالة الإحباط الذي تشعر به أمام دينامية التنمية التي تعرفها المنطقة، خاصة بعد الزيارة الملكية الأخيرة للأقاليم الصحراوية والتي تميزت بإطلاق مشاريع مهيكلة من شأنها تعزيز إشعاع المنطقة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وذكر أوجار أيضا أنه بالموازاة مع تعاونه مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يحافظ المغرب على تفاعل إيجابي مع الإجراءات الخاصة للمجلس. وبالفعل، فقد زارت المغرب إحدى عشرة إجراء للأمم المتحدة، بما فيها المدن الصحراوية للمملكة حيث كان لها اتصال بشكل كامل وبكل حرية مع المتدخلين وممثلي المجتمع المدني.

وأبرز عددا من مشاريع التنمية التي تم إطلاقها في جهة الصحراء والتي تهم قطاعات متنوعة كالبنيات التحتية المينائية، والطرق، والفلاحة، والجامعية والصحية.

وخلص إلى أن " انخراط ومشاركة الساكنة المحلية في مشاريع التنمية هاته، ومشاركتها في الانتخابات الوطنية والمحلية لخير دليل على تشبثها بالوحدة الترابية للبلاد".

وتم تقديم هذ التصريح المشترك باسم على الخصوص كل من غينيا، والغابون، والكوت ديفوار، والسينغال، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وعمان، والعربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر والأردن والكويت والمغرب.

http://chaabpress.com/news42301.html

USA :HRW exhorte l'Algérie et le Polisario à mettre fin au cauchemar des femmes retenues contre leur gré dans les camps de Tindouf (Vidéo)

Le directeur adjoint pour l'Afrique et le Moyen Orient à Human Rights Watch (HRW), Eric Goldstein a exhorté, mercredi à Washington, l'Algérie et le Polisario à mettre fin au cauchemar des femmes sahraouies, résidant en Espagne et retenues contre leur gré dans les camps de Tindouf (Sud de l'Algérie).

« Nous exhortons le Front Polisario et l'Algérie à mettre fin au cauchemar des femmes retenues contre leur gré par leurs familles qui les empêchent d'exercer leur droit à la libre circulation », a déclaré Goldstein qui « témoignait » devant la Commission Tom Lantos des affaires étrangères du Congrès américain lors d'une audition sur le Sahara.

Ces femmes adultes qui résident légalement en Espagne avaient rendu visite à leurs familles dans les camps, mais ont été empêchées de repartir vers leur pays d'accueil depuis deux ans.

Selon le dirigeant de HRW, le Polisario est au courant du souhait de ces femmes de partir, mais « il semble ne pas vouloir ou ne pas pouvoir mettre fin à ces situations illégales, préférant trouver une solution avec leurs familles », une solution qui tarde à venir, a-t-il souligné d'où son appel à l'Algérie qui, a-t-il dit, « est obligée d'intervenir » pour mettre fin à la séquestration de ces femmes par leurs familles avec l'assentiment du Polisario « car tout cela survient sur son sol ».

Dans son « témoignage », Eric Goldestein a, par ailleurs, critiqué « les violations des droits de l'homme au Sahara», tout en reconnaissant que le royaume s'est engagé dans un processus de réformes, notamment en matière des droits de l'homme, déplorant cependant l'interdiction de visites par les autorités marocaines de son ONG depuis 2015.

Il a souligné que ces autorités ont laissé entrevoir que HRW pourrait reprendre ses visites au Maroc, précisant cependant que « le quand et le comment et sous quelles conditions, restent encore à vérifier ».

Goldstein a aussi reconnu que les « groupes sahraouis » de l'intérieur jouissent de la liberté de recueillir et de diffuser « une bonne quantité d'informations, de photos et de vidéos ». Il a précisé, à cet égard, que le Maroc n'interdit pas l'accès à Internet dans cette région et a généralement coopéré avec les mécanismes spéciaux des droits de l'homme de l'ONU , leur permettant de visiter aussi bien le Maroc que le « Sahara occidental ». I Goldstein a en outre rappelé à ce sujet la mise sur pied du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** et ses deux antennes à Laâyoune et Dakhla, « qui rapportent toute violation des droits de l'homme dans la région ».

En guise de conclusion, il a souligné qu'il est dans l'intérêt du Maroc et du Polisario, par souci de préserver leur image au niveau international, de régler ce conflit, mettant l'accent sur le rôle de la Minurso.

http://www.barlamane.com/fr/usa-hrw-exhorte-lalgerie-polisario-a-mettre-fin-cauchemar-femmes-retenues-contre-gre-camps-de-tindouf/

إدارة السجون: قفة السجناء تستعمل لتسريب المخدرات و هذه إجراءات قيد الدرس

تفكر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في السماح للقفة التي يقدمها أهل السجين فقط للمعتقلين الاحتياطيين، أما بخصوص المدانين فتقترح الاحتفاظ بالقفة فقط في الأعياد الوطنية والدينية.

وقال محمد الفراخي، مدير مديرية العمل الاجتماعي لفائدة السجناء بالمندوبية، خلال يوم دراسي حول موضوع هام "تواصل السجناء: حق وإدماج" اليوم الخميس بالرباط، أن القفة تم تحريف بعدها الإنساني والرمزي، وكشف أن القفة غالباً ما تكون لتسريب مخدرات وممنوعات.

وأعطى الفراخي أمثلة على ذلك، من خلال ما تحجزه مصالح المندوبية، منها وضع الهواتف النقالة في مواد التغدية، وحشو المخدرات في الفواكه والخضر والبيض ومعلبات السردين بطريقة تفرغ القفة من دورها الإنساني.

وبحسب أرقام المندوبية، تسجل حوالي مليون زيارة للسجناء من طرف ذويهم وأقربائهم، كما يتوصل السجناء بقفف المؤونة التي يقدر مجموعها سنوياً بحوالي مليوني قفة، رغم أن القفة ليست في إطار الالتزام وفق قانون السجون بالمغرب.

وتتخوف المندوبية من الإشكاليات التي تطرحها القفة أهمها استنزاف وقت وجهد عدد هام من الموظفين في التفتيش والمراقبة بالإضافة الى كونها تستغل من طرف عدد من الزوار والسجناء لتسريب الممنوعات الى داخل السجون مع ما تشكله أيضا من خطورة على سلامة الأشخاص والمؤسسات.

وفوضت المندوبية أخيراً تغذية المعتقلين لشركات متخصصة، ورصدت إمكانيات مالية هامة لإحاطة هذه العملية بالضمانات الكفيلة بتمكين السجناء من وجبات غذائية متوازنة وتستجيب للمتطلبات الصحية والسلامة الضروريتين، لكن رغم ذلك ترغب العديد من الأسر أن إيصال قفة التغذية للسجناء.

هذا الإشكال نفسه تطرق له عبد الحق الدوق، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث قال في هذا اليوم الدراسي، أن جزء كبير من القفة التي تدخل السجن تكون بهدف إدخال الممنوعات، وأشار إلى إشكالية ضعف عدد الموظفين في المعاقل مقارنة مع عدد السجناء.

ولفت الدوق أن عدد العاملين في المعاقل لا يصل إلى المعدل الموصى به دولياً، وهو موظف لـ3 سجناء، وقال إن المعدل الوطني في المغرب يصل لموظف مخصص لـ12 سجين، وفي سجن عكاشة بالدار البيضاء، أوضح المسؤول أنه بعض الأوقات خصوصاً نهاية الأسبوع يصل هذا المعدل إلى موظف واحد في المعاقل لـ1000 سجين.

وشدد المسؤول بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التغذية هي مسؤولية المندوبية، لكنه أشار إلى كون القفة مرتبطة لدى عدد من الأسر بعادات السجين بالنسبة لتغذيته، ودعا إلى الاقتصار على الزيارات العائلية بدل القفة، لأن عدد من الأسر، حسبه، لا تقوم بهذه الزيارة لعدم استطاعتها توفير القفة.

وأوصى الدوق بتخصيص أماكن خاصة بالمؤسسات السجنية للأطفال لزيارة آبائهم، لكي لا يحسون بالفضاء السجني، إضافة إلى بناء أماكن خاصة للعائلات بمواصفات جيدة خصوصاً وأن عدد من المؤسسات السجنية حالياً في المغرب في طور البناء، كما شدد على ضرورة تمديد ساعات الزيارة العائلية بالنسبة للقادمين من مدن بعيدة.

خبراء مغاربة وأجانب يقدمون تجاربهم في مراقبة الانتخابات بالرباط

الخميس 24 مارس 2016 محمد عادل التاطو

قدم خبراء مغاربة وأجانب، تجاربهم في عمليات مراقبة الاستحقاقات الانتخابات، في دورة تكوينية اليوم الخميس بالرباط، **نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد الديمقراطي الوطني.**

التكوين الذي استهدف نشطاء حقوقيين وإعلاميين وحزبيين، تناول الامتيازات التي توفرها منهجية الملاحظة الانتخابية باستخدام العينة العشوائية الممثلة، خاصة في ظل النتائج الدقيقة التي تنتج عنها.

الأردني محمد خصاونة، أوضح في عرضه بالدورة، أن مراقبة الانتخابات بالعينة العشوائية تتسم بالدقة في نتائجها، وتتطلب إمكانات مادية وبشرية أقل من المناهج التقليدية، وذلك باعتبارها نظام إحصائي علمي حسب قوله.

وتابع الخبير بالمعهد الديمقراطي الوطني، أن العينة العشوائية الممثلة تعتمد على تحديد عدد ملاحظين أقل من الطرق الكلاسيكية في المكاتب الانتخابية، وذلك انطلاقا من تحديد نسبة خطأ منخفضة ودرجة ثقة مرتفعة، وهو ما يجعل إحصاءات هذه المنهجية دقيقة ومضبوطة وفق تعبيره.

رفيق الحلواني، عن شبكة مراقبون التونسية، استعرض في الدورة التي احتضنها فندق الرباط، تجربة هيئته في مراقبة كل المحطات الانتخابية في تونس بعد الثورة، معتمدا على منهجية العينة العشوائية الممثلة.

وأبرز المتحدث أن الهيئة المشرفة على الانتخابات في تونس ومؤسسة الجيش، اعتمدتا على تطبيقات أعدتها شبكة مراقبون، مشيرا إلى أن منهجية "العينة العشوائية" التي اعتمدتها هيأته تهتم أساسا بنزاهة وسير العملية الانتخابية في كل مراحلها أكثر من اهتمامها بمن سيفوز، على حد قوله.

بدوره، كشف كريم الشرقاوي، عن التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، دور منهجية "العينة" في التحديد الدقيق للمشاكل والتحديات التي واجهت ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات الجماعية الأخيرة بالمغرب.

وأبرز المتحدث، في عرضه بالدورة، أن 79% من مكاتب التصويت بجهة الرباط غير مناسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، كما قدم مصطفى الزنيدي، عن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات بالمغرب، إحصاءات ونتائج منهجية "العينة" في جهة فاس مكناس في الانتخابات الأخيرة.

http://www.al3omk.com/detail/8499/khbr-mgrb-w-jnb-yqdmwn-tjrbhm-fy-mrqb-lntkhbt-blrbt

السيد عبد العظيم الحافي يؤكد على أهمية بلورة نموذج جديد لتنمية نظيفة تحترم التوازنات البيئية

24 , مارس 2016

أكد السيد عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر، اليوم الخميس بالرباط، على أهمية بلورة نموذج جديد لتنمية ''نظيفة'' تحترم التوازنات البيئية.

وأبرز السيد الحافي، الذي كان يتحدث خلال ندوة دولية حول موضوع التكيف مع التغيرات المناخية .. أي دور للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مواكبة العمل الحكومي وتعبئة المجتمع المدني نّ'' نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجود صلة كبيرة بين التغيرات المناخية والتنمية، موضحا أن التكيف مع التغيرات المناخية يهم بالأساس البلدان الإفريقية.

وأضاف، في هذا السياق، أن اتفاق باريس حول التغيرات المناخية هو اتفاق كوني، مؤكدا، في المقابل، على وجود ''تباين على مستوى الجهود المبذولة بين البلدان التي تتحمل مسؤولية تاريخية في مجال انبعاثات الغازات الدفيئة والبلدان النامية التي تعتبر ضحية لظاهرة التغيرات المناخية''.

وقال السيد الحافي، وهو أيضا مندوب قمة (كوب 22)، إن هذه الأخيرة، التي ستنعقد في شهر نونبر المقبل بمراكش، ستشكل مرحلة هامة في مسار تنفيذ التزامات (كوب 21)، وستولي أهمية خاصة للتكيف مع التغيرات المناخية، لاسيما فيما يتعلق بالسياسات التنموية في مجالات الماء والطاقات المتجددة والأمن الغذائي.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ومسؤول قطب المجتمع المدني بقمة (كوب 22)، السيد إدريس اليزمي، أن اتفاقية باريس، التي تشكل منعطفا مهما في المعركة الطويلة لمكافحة آثار التغيرات المناخية، أطلقت دينامية حقيقية وأحدثت تعبئة كونية في المجالات ذات الصلة.

وأضاف أن المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع البيئي وبعض الشخصيات السياسية الدولية، تراهن على رفع هذا التحدي من أجل تحقيق انتقال حقيقي للطاقة وبلوغ التحديات ذات الصلة.

وحذر من أن كل أشكال الحياة على الأرض تبقى مهددة، مؤكدا أن الحل المناسب يتطلب استجابة مشتركة من الجميع (بلدان، ونظم سياسية ومختلف الفاعلين)، على الرغم من أن ''توزيع المسؤوليات التاريخية في هذا الأمر يتم بشكل غير متساو، من أجل تحقيق الغايات المثلى''.

وشارك في هذه الندوة، على مدى يومين، ممثلو مختلف البلدان الأعضاء في اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الفرنكوفونية، وكذا خبراء في مجال التغيرات المناخية، الذين سلطوا الضوء على دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة كفاعلة في المجتمع المدني المنظم، في ما يتعلق بمواكبة العمل العمومي، وتجسيد التزامات (كوب 21)، وتعزيز القدرات وتعبئة الفاعلين من أجل (كوب 22) لرفع تحدي التكيف مع التغيرات المناخية.

http://bayanemarrakech.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9/

Elections

Le CNDH s'essaye à une nouvelle technique d'observation

L'observation des élections avec échantillon aléatoire représentatif. C'est une nouvelle technique d'observation testée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Ce dernier a organisé, en effet, une session de formation autour de cette technique en partenariat avec le National Democratic Institute (NDI). La formation qui a bénéficié à une trentaine d'acteurs nationaux (formateurs et coordinateurs), a également connu la participation de plusieurs experts et acteurs des ONG du Maroc, de la Jordanie et de la Tunisie. Il faut préciser que la méthode d'observation des élections avec échantillon aléatoire représentatif consiste en un échantillonnage basé sur la répartition géographique des bureaux de vote et des électeurs, pour définir un nombre déterminé des bureaux de vote qui font l'objet d'une observation statique et continue (qui couvre le scrutin, le dépouillement et la proclamation des résultats).

Droits de l'Homme

Le CNDH accrédité au statut «A» à Genève

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été à nouveau accrédité au statut «A», en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).

Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au Conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée mercredi au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29e réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

© DR

Driss El Yazami
Président du CNDH.

Le sous-comité d'accréditation relevant de l'Alliance avait examiné le dossier du CNDH en novembre 2015, en se penchant sur le cadre juridique régissant l'institution, l'application de ses prérogatives, ses actions, ses initiatives et sa gouvernance aux plans central et régional. La cérémonie de remise des attestations d'accréditation a été présidée par Lawrence Mushwana, président sortant de l'Alliance mondiale, Beate Rudolf, sa nouvelle présidente, en sa qualité de présidente de l'Institut allemand des droits de l'Homme, ainsi que David Langtry, président du sous-comité d'accréditation.

Les Principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale de l'ONU en 1993, portent sur une série de règles relatives au statut juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions en matière de promotion et protection des droits humains, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des ressources leur permettant de s'acquitter de leurs missions.

A l'occasion de la 29e réunion de l'Alliance mondiale, le président du CNDH, Driss El Yazami, a présidé les travaux du conseil d'administration de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH). La réunion a été consacrée principalement à la présentation des rapports d'activités et financier de 2015 et du plan d'action de 2016, ainsi que la présentation du nouveau site web de l'AFCNDH.

Le CNDH accrédité au statut «A» à Genève

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été à nouveau accrédité au statut "A", en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH). Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée mercredi au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29e réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

Hajar Benezha

(P.2)

Nouvelle reconnaissance d'excellence internationale pour le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). En effet, le Conseil présidé par Driss El Yazami a raflé pour la quatrième fois le statut «A» en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme. Cette ré-accréditation du CNDH s'est déroulée lors de la 29ème session du Comité international des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui s'est tenue à Genève du 21 au 23 mars. Il s'agit du quatrième statut du genre octroyé au Conseil, après celui de 2002 suite à sa réorganisation en 2001 et ceux de 2007 et 2011. C'est grâce à la loi qui le régit, dans la gouvernance, l'application de ses prérogatives et dans ses actions et initiatives que le CNDH a convaincu le sous-comité d'accréditation du CIC, qui porte désormais le nom d'Alliance mondiale des INDH, de retenir sa candidature. En effet, la conformité du Conseil avec les Principes de Paris s'est renforcée suite à la création du Conseil national des droits de l'homme le 1er mars 2011, dont le dahir portant sa création lui a conféré plus d'indépendance, de professionnalisme et de pluralisme, en mettant l'accent sur le principe de proximité dans la protection et la promotion des droits de l'Homme, à travers la création des commissions régionales des droits de l'Homme.

Les avis sont unanimes : «le Conseil constitue une force de proposition au Maroc». Il a contribué à des débats stratégiques pour le pays, à travers la publication de plusieurs rapports dont le dernier concerne la lutte contre les violences à l'encontre des femmes. Cela n'a pas toujours été facile pour cette instance, qui s'est déjà attiré les foudres du Chef du gouvernement. Pour rafraîchir la mémoire, Abdelilah Benkirane avait accusé Driss Yazami de «jeter de l'huile sur le feu» en voulant instituer l'égalité des sexes dans l'héritage.

H.B.

Un groupe de pays exprime à Genève son soutien au Plan d'autonomie

Un groupe de pays a exprimé, mercredi au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, son « soutien fort» à l'initiative marocaine d'autonomie comme une base crédible pour le règlement du différend régional sur le Sahara.

Dans une déclaration conjointe devant l'organe onusien en réaction à une démarche tendancieuse de l'Algérie pour dévoyer les débats du Conseil, le Maroc soutenu par une quinzaine de pays a dénoncé «les manœuvres visant à politiser nos discussions et à nuire à la noble finalité de promotion et de protection des droits humains».

«Le Royaume du Maroc mène des réformes démocratiques pionnières dans la région africaine et la zone MENA, lesquelles ont contribué à l'élargissement de l'espace des droits de l'Homme et des libertés sur l'ensemble de son territoire, y compris la région du Sahara» , souligne cette déclaration conjointe présentée notamment au nom de la Guinée, du Gabon, de la Côte d'Ivoire, du Sénégal, de la Centrafrique, des Comores, d'Oman, de l'Arabie Saoudite, des Emirats arabes unis, du Bahreïn, du Qatar, de la Jordanie, du Koweït et du Maroc.

Les pays signataires du document ont affirmé que la société civile marocaine et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) « jouent un rôle central dans l'approfondissement de cette expérience démocratique» .

Le Conseil de sécurité de l'ONU, ont-ils rappelé, a reconnu l'importance de ce rôle et de l'action des commissions régionales de Laâyoune et Dakhla, dans l'effort de promotion et de protection des droits humains au Sahara.

Donnant lecture à cette déclaration conjointe, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève a relevé que c'est dans ce cadre de coopération strictement bilatéral que la Mission technique du Haut-commissariat aux droits de l'Homme (HCDH), s'est rendu à Rabat, Laâyoune et Dakhla en 2015, à l'invitation du gouvernement marocain. «

Cette invitation procède de la coopération constante du Maroc avec l'Office du Haut-commissaire et de son engagement à renforcer son interaction avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme», a-t-il poursuivi.

Il a également mis en exergue les nombreux projets de développement initiés dans la région du Sahara dans des secteurs aussi variés que les infrastructures portuaires, routières, agricoles, halieutiques, universitaires et sanitaires.

«L'adhésion et la participation de la population locale à ces projets de développement tout comme leur forte participation aux échéances électorales nationales et locales sont la meilleure preuve de leur attachement à l'unité et l'intégrité territoriale du pays», a-t-il conclu.

Remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme

Le Conseil National des Droits de l'Homme accrédité au statut «A» par l'INDH 17322/12

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été à nouveau accrédité au statut "A", en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).

Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée mercredi au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29e réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

Le sous-comité d'accréditation relevant de l'Alliance avait examiné le dossier du CNDH en novembre 2015, en se penchant sur le cadre juridique régissant l'institution, l'application de ses prérogatives, ses actions, ses initiatives et sa gouvernance aux plans central et régional. La cérémonie de remise des attestations d'accréditation a été présidée par Lawrence Mushwana, président sortant de l'alliance mondiale, Beate Rudolf, sa nouvelle présidente, en sa qualité de présidente de l'Institut Allemand des droits de l'Homme, ainsi que David Langtry, président du sous-comité d'accréditation.

Les Principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale de l'ONU en 1993, portent sur une série de règles relatives au statut juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions en matière de promotion et protection des droits humains, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des ressources leur permettant de s'acquitter de leurs missions.

A l'occasion de la 29e réunion de l'alliance mondiale, le président du CNDH, Driss El Yazami, a présidé les travaux du conseil d'administration de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH).

La réunion a été consacrée principalement à la présentation des rapports d'activités et financier de 2015 et du plan d'action de 2016, ainsi que la présentation du nouveau site web de l'AFCNDH.

Les principales priorités retenues pour le plan d'action 2016 sont le renforcement des capacités des Institutions nationales des droits de l'Homme, l'amélioration de la gouvernance et de la communication de l'AFCNDH, la protection de ces institutions et la recherche de nouvelles formes de financement.

Le CNDH bien noté par le conseil international des droits de l'homme à Genève

M58/4

Le Conseil national des droits de l'Homme a été à nouveau accrédité au statut «A», en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).

Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée, mercredi 23 mars 2016, au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29ème réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

Observation des élections

Session de formation au profit d'une trentaine d'acteurs nationaux

15898/2

Le Conseil national des droits de l'Homme et le National Democratic Institute ont organisé hier à Rabat, une session de formation sur la méthode d'observation des élections avec échantillon aléatoire représentatif. La formation qui bénéficiera à une trentaine d'acteurs nationaux (formateurs et coordinateurs) connaitra la participation de plusieurs experts et acteurs des ONG (19 interventions) du Maroc, de la Jordanie et de la Tunisie.

La méthode d'observation des élections avec échantillon aléatoire représentatif consiste en un échantillonnage basé sur la répartition géographique des bureaux de vote et des électeurs, pour définir un nombre déterminé des bureaux de vote qui font l'objet d'une observation statique et continue (qui couvre le scrutin, le dépouillement et la proclamation des résultats). ■

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Accréditation

Le CNDH s'adjuge un «A» à Genève

1583/2

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été, à nouveau, accrédité au statut «A», en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH). Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية واختصاص حماية وتعزيز حقوق الإنسان

الخميس, 24 مارس, 2016 - 20:03

جنيف – قررت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجديد اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية واختصاص حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يطابق مبادئ باريس المؤطرة لعمل هذا النوع من المؤسسات.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

Maroc : Le PAM et le PJD s'affrontent sur la dépénalisation du kif

Par Mohammed Jaabouk

Le kif divise le PJD et le PAM. Une ONG proche des islamistes appelle les oulémas à faire face au projet d'El Omari proposant la dépénalisation de la culture du kif. De son côté, le secrétaire général du Tracteur espère le soutien du Palais.

La légalisation du cannabis est le nouveau sujet de confrontation entre le PJD et le PAM. Longtemps absents sur ce terrain, les « frères » de Benkirane comptent rattraper le retard accumulé sur les partisans d'Ilyas El Omari. Au lendemain de la conférence tenue les 18 et 19 mars à Tanger et sanctionnée par une série de recommandations et surtout deux sollicitudes à l'adresse du roi, les PJDistes se devaient de répliquer. La mission a été confiée au Collectif national de lutte contre les drogues, proche du parti de la Lampe.

L'ONG condamne sans concession le « projet provocateur » et « ses graves objectifs contraires » aux principes de « la constitution de 2011 » et aux « engagements internationaux ratifiés par le Maroc ». L'instance a appelé, par ailleurs les membres de la société civile de « Tanger à Lagouira » qui « défendent la santé des citoyens », « les valeurs de l'identité nationale » et « s'intéressent aux questions des familles » à « faire face à ce plan et à ceux similaires ».

Pas de banalisation des drogues

A Tanger, le PAM et ses relais associatifs ont plaidé pour une « dépénalisation » de la culture du kif, une plante qu'Ilyas El Omari a exclue de la liste des drogues lors de son allocution. Vent debout contre de tels propos, les militants associatifs exigent du ministère de la Santé d'« assumer ses responsabilités en informant les citoyens sur les conséquences de la légalisation et la banalisation des drogues ».

Les participants à la réunion de Tanger ont adressé deux requêtes au roi Mohammed VI. La première sollicite du souverain de mandater le Conseil économique, social et environnemental pour mener une étude, en concertation avec les acteurs concernés, sur les politiques alternatives à la culture du kif. La deuxième souhaite que le roi donne son feu vert au Conseil national des droits de l'Homme pour réaliser une étude portant sur une révision des articles du code pénal consacrés aux drogues. Le secrétaire général du CNDH a d'ailleurs pris part à la réunion de Tanger.

Si les partisans d'Ilyas El Omari comptent sur un éventuel appui du CESE et du CNDH, les islamistes en appellent à une mobilisation des oulémas contre les desseins du chef du PAM, et ce « conformément aux principes de notre religion, la constitution et au pays de la commanderie des croyants », conclut le Collectif national de lutte contre les drogues.

Les élus PJDistes de la ville du Détroit ont tous boudé la réunion d'El Omari sur la dépénalisation du kif.

Chakib El Khyari contre Ilyas El Omari

La réunion de Tanger, placée sous le thème « « Tous pour des alternatives fondées sur le développement durable, la santé et les droits de l'Homme », n'a pas fait l'unanimité dans le camp des rifains partisans de la

légalisation du kif. En témoigne la réaction du Collectif marocain pour un usage médicinal et industriel du kif, présidé par Chakib El Khyari. Faute de débat, l'ONG n'a pas signé la « Déclaration de Tanger », indique-t-elle dans un communiqué parvenu à notre rédaction. Les organisateurs voulaient réunir le maximum de participants sans se soucier de garantir les conditions d'un réel échange, a déploré le Collectif.

Ce n'est d'ailleurs pas le seul grief porté contre les organisateurs. Certains rifains ont dénoncé que le communiqué final soit baptisé la « Déclaration de Tanger » alors qu'avant le début de la réunion, ils ont convenu avec El Omari de l'appeler la « Déclaration du Rif ».

http://www.yabiladi.com/articles/details/43423/maroc-s-affrontent-depenalisation.html

Droits de l'Homme : le CNDH accrédité au statut « A » à Genève

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été à nouveau accrédité au statut « A », en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).

Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée mercredi au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29e réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

Le sous-comité d'accréditation relevant de l'Alliance avait examiné le dossier du CNDH en novembre 2015, en se penchant sur le cadre juridique régissant l'institution, l'application de ses prérogatives, ses actions, ses initiatives et sa gouvernance aux plans central et régional.

La cérémonie de remise des attestations d'accréditation a été présidée par Lawrence Mushwana, président sortant de l'alliance mondiale, Beate Rudolf, sa nouvelle présidente, en sa qualité de présidente de l'Institut Allemand des droits de l'Homme, ainsi que David Langtry, président du sous-comité d'accréditation.

Les Principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale de l'ONU en 1993, portent sur une série de règles relatives au statut juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions en matière de promotion et protection des droits humains, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des ressources leur permettant de s'acquitter de leurs missions.

A l'occasion de la 29e réunion de l'alliance mondiale, le président du CNDH, Driss El Yazami, a présidé les travaux du conseil d'administration de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH).

La réunion a été consacrée principalement à la présentation des rapports d'activités et financier de 2015 et du plan d'action de 2016, ainsi que la présentation du nouveau site web de l'AFCNDH.

Les principales priorités retenues pour le plan d'action 2016 sont le renforcement des capacités des Institutions nationales des droits de l'Homme, l'amélioration de la gouvernance et de la communication de l'AFCNDH, la protection de ces institutions et la recherche de nouvelles formes de financement.

http://www.lemag.ma/Droits-de-l-Homme-le-CNDH-accredite-au-statut-A-a-Geneve_a97198.html

http://article19.ma/accueil/archives/29308

Art&Culture فن و ثقافة

par et avec des mots | through the use of word | عبر الكلمات

المعرض الدولي للكتاب والنشر، القاسم المشترك

SIEL, le livre en partage

SIEL: the shared joy of books

Par / By : Aimé Dé - Photos : Younes Chahyd

Rendez-vous annuel très attendu, la 22ème édition du Salon International de l'Edition et du Livre de Casablanca a tenu toutes ses promesses en réunissant, du 12 au 21 février, quelque 668 exposants représentant 44 pays, dont les Emirats Arabes Unis, invité d'honneur de cette édition, venus présenter pas moins de 100.000 titres. Promenade dans les allées.

The much-awaited annual book fair, the 22nd Salon International de l'Edition et du Livre de Casablanca, certainly lived up to its promise this year, with no fewer than 100,000 books on display! Held from 12 to 21 February, it brought together some 668 exhibitors from 44 countries, including this year's guest of honour, the United Arab Emirates, An exploration of a rich and diverse event.

يشكل المعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء موعدا سنويا هاما جدا، وقد أوفت دورة الثانية والعشرون لهذه السنة بجميع وعودها، وذلك باستقدام حوالي 668 عارضا ينتمون إلى 44 بلدا، من ضمنهم دولة الإمارات العربية المتحدة، ضيف الشرف لهذه الدورة، أتوا لعرض أزيد من 100000 كتاب. جولة على مر الأروقة.

Au-delà des chiffres, le SIEL est surtout un hymne à ce passeur incontournable d'histoires et d'idées qu'est le livre. Et pour le célébrer, ils étaient des centaines, romanciers, conteurs, poètes, historiens, chercheurs, philosophes,... à avoir fait le déplacement pour rencontrer leur public, à l'invitation de leurs maisons d'édition mais aussi d'institutions gouvernementales, d'universités et d'ONG.

Honneur à la jeunesse

Les enfants étaient particulièrement nombreux à visiter le SIEL et pour les remercier, le Salon leur avait préparé un accueil privilégié. Plusieurs espaces leur étaient en effet dédiés. Sagement installés sur des poufs colorés, ils avaient des étincelles plein les yeux en écoutant les formidables conteurs qui se relayaient dans l'amphithéâtre du stand du Ministère de la Culture. Preuve que les légendes et les belles histoires ont toujours leur place aujourd'hui. Surtout quand elles font voyager et découvrir d'autres cultures à l'instar de celles que l'on entendait au stand de l'Institut Français, racontées par leurs auteurs ou mises en scène par les célèbres comédiens de S'toon Zoo. Dans un espace de Dar America transformé en salle de classe, les enfants étaient invités à poser des questions aux intervenants, rappelant ainsi que le livre est aussi la base sur lequel se construit l'échange et la discussion.

Echanger, partager

Juste à côté, le Conseil National des Droits de l'Homme avait saisi l'occasion du Salon pour promouvoir les valeurs d'égalité et des droits des personnes en situation de handicap ainsi que la production littéraire et scientifique sur la question. Plus de 132 activités, tables rondes thématiques, débats, lectures et rencontres directes entre les écrivains et leur public ont émaillé ces 10 jours. Et cela, sans parler des hommages, particulièrement émouvants rendus à ceux qui nous ont quitté mais restent omniprésents grâce à leurs ouvrages et leurs créations, notamment la sociologue et féministe engagée Fatima Mernissi, la très sensible photographe Leila Alaoui, le chroniqueur de cinéma Mustapha Mesnaoui, le grand historien Abdelhadi Tazi, la figure emblématique du théâtre marocain Tayeb Saddiki ou encore l'écrivain et journaliste Mohamed Larbi El Messari.

Un salon professionnel international

Cette année était marquée par une nouveauté : le hub des droits qui vise à faire du SIEL l'une des principales étapes de l'échange des droits d'édition, tant pour l'Afrique du Nord, l'Afrique subsaharienne, l'Orient arabe que pour tous les autres pays intéressés par ces régions. Et c'est bien parti. Ils étaient très nombreux, éditeurs, acquéreurs de droits, professionnels à la recherche de nouveautés éditoriales et agents littéraires, venus d'une vingtaine de pays dont les Etats-Unis et la Chine, pour parcourir les allées de ce Salon plus international que jamais.

Beyond the statistics, the SIEL is above all a tribute to the matchless power of books to communicate stories and ideas. Invited by their publishing houses, government institutions and NGOs, novelists, storytellers, poets, historians, researchers and philosophers came in their hundreds to celebrate and meet their readers.

Spotlight on youth

The SIEL attracted a particularly large number of children, for whom the book fair had prepared a special welcome as a thank you for coming. Several areas were set aside, where impeccably behaved, bright-eyed children sat on coloured pouffes listening with rapt attention to the superb storytellers, who took turns in the amphitheatre of the Ministry of Culture's stand. Proof positive that fine legends and stories are as important as ever, given their ability to take children on a journey of discovery to other cultures. And the stories heard at the Institut Français, told by their authors or dramatised by the famous actors of the S'toon Zoo, were no exception. Meanwhile, in the Dar America, transformed into a classroom, the children were encouraged to ask questions to the presenters – a reminder that books are also an ideal springboard for discussion and the sharing of opinions.

Open dialogue

Just next door, the Conseil National des Droits de l'Homme took advantage of the book fair to promote the values of equality and disability rights, as well as literary and scientific works on the subject. The fair featured over 132 activities, from round table discussions to debates, lectures and face-to-face meetings between the writers and their readers. Not to mention the moving tributes to those who are no longer with us but whose writings continue to inspire, such as the sociologist and feminist activist Fatima Mernissi, the socially aware photographer Leila Alaoui, the film chronicler Mustapha Mesnaoui,the great historian Abdelhadi Tazi, the legendary playwright Tayyeb Seddiki, and the writer and journalist Mohamed Larbi El Messari.

Professional and international

This year also saw a new development: the rights centre, which aims to make the SIEL one of the key fora in the exchange of publisher's rights, whether for North Africa, sub-Saharan Africa, the Middle East or any other country interested in these regions. The initiative got off to a flying start. A large number of publishers, rights purchasers, professionals in search of new publications and literary agents from around 20 countries, including the USA and China, attended a fair that was more international than ever.

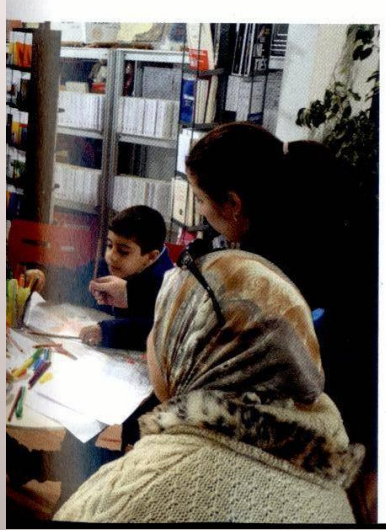

المعرض الدولي للكتاب والنشر، بغض النظر عن الأرقام، هو قبل كل شيء أنشودة للكتاب، باعتباره ناقلا أساسا للحكايات والأفكار. واحتفاء به، توافد مئات الروائيين والحكاواتيين والشعراء والمؤرخين والباحثين والفلاسفة... قصد الالتقاء بجماهيرهم، وذلك بدعوة من ناشريهم ومن مؤسسات حكومية وجامعات ومنظمات غير حكومية.

تشريف للشباب

قام العديد من الأطفال بزيارة المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، وتعبيرا عن شكره لهم، أعد لهم هذا المعرض استقبالا خاصا، إذ تمت إقامة فضاءات عديدة خاصة بهم. فكانوا يجلسون متكئين في هدوء على مقاعد اختلفت ألوانها، وقد التَمَعت أعينُهم وهم يُنصتون للحكاواتيين الرائعين، الذين كانوا يتعاقبون على مدرج جناح وزارة الثقافة. وهو دليل على أن الأساطير والحكايات الجميلة ما تزال تتوفر اليوم على مكانتها، خاصة عندما تُمكن من السفر إلى ثقافات أخرى وتسمح باكتشافها، على غرار تلك الحكايات التي كان ينصت إليها الجمهور بجناح المعهد الفرنسي، وقد رواها مؤلفوها أو قام بإخراجها كوميديو فرقة «ستون زو» المرموقون. وبفضاء لـ«دار أمريكا» تم تحويله إلى قسم دراسي، كان الأطفال يطرحون أسئلتهم للمتدخلين، تذكيرا بأن الكتاب هو أيضا أساس ينبني عليه التبادل والنقاش.

التبادل والتقاسم

وبجانب جناح دار أمريكا، انتهز مجلس الوطني للحقوق الإنسان مناسبة هذا المعرض لنشر قيم المساواة وحقوق المعاقين وللنهوض بالإنتاج الأدبي والعلمي المتعلق بهذه القضية. وقد تخللت فترةَ المعرض، التي دامت عشرة أيام، أزيد من 132 نشاطا، ومن بين هذه الأنشطة موائد مستديرة موضوعاتية وحوارات وقراءات ولقاءات مباشرة بين المؤلفين وجمهورهم، بالإضافة إلى حفلات تكريمية كانت مؤثرة، خاصة تلك التي أقيمت في حق أولئك الذين غادرونا إلى دار الخلد ويبقون حاضرين دوما بيننا بفضل أعمالهم وإبداعاتهم، كفاطمة المرنيسي، عالمة الاجتماع والمناضلة النسوية، وليلى علوي، المصورة ذات الحس المرهف، ومصطفى مسناوي، الناقد السينمائي، وعبد الهادي التازي، المؤرخ الكبير، والطيب الصديقي، رمز المسرح المغربي، ومحمد العربي المساري، الكاتب والصحافي.

معرض مهني ودولي

تميزت دورة هذه السنة بحدث جديد تمثل في إقامة مركز دولي للحقوق المتعلقة بالكتاب، يجعل من معرض الدار البيضاء محطة من أهم المحطات في مسار تبادل حقوق النشر، إن على مستوى أفريقيا الشمالية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء والمشرق العربي، أو على مستوى جميع البلدان التي تهتم بهذه المناطق. وقد كانت الانطلاقة إيجابية جدا، إذ تميزت بحضور العديد من الناشرين والمهنيين الباحثين على حيازة حقوق التأليف والإصدارات الجديدة والوكلاء الأدبيين، الذين قدموا من حوالي عشرين بلدا، من ضمنها الولايات المتحدة والصين، بهدف استكشاف أروقة هذا المعرض الذي ارتفع مستواه الدولي أكثر من ذي قبل.